مقومات مالية قوية تدعم استقرار الاقتصاد الوطني في أوقات الأزمات

الاقتصاد الكويتي قادر على تجاوز صدمة الحرب..

البورصة تستعيد توازنها واحتياطيات تعزز الاستقرار ونظام مصرفي متين

أحمد مغربي

مع دخول الحرب الأميركية ـ الإسـرائيلية ـ الإيرانية أسبوعها الأول وتصاعد حدة التوترات في المنطقة من الرد السافر لإيران على دول المنطقة، برز الاقتصاد الكويتي كأحد الاقتصادات القادرة على امتصاص الصدمات الإقليمية والحفاظ على مستويات عالية من الاستقرار المالي والنقدي، ويستند هذا الأداء إلى مجموعة من المقومات الهيكلية المتينة التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني، في مقدمتها ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والتصنيف الائتماني السيادي القوي، وامتلاك الدولة واحدا من أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم، إلى جانب متانة القطاع المصرفي واستقرار السياسة النقدية، فضلا عن وجود قاعدة استثمارية محلية نشطة تسهم في دعم الأسواق المالية بأوقات التقلبات. وتستند هذه المرونة الاقتصادية إلى دعائم مالية واضحة، أبرزها الاحتياطيات السيادية الضخمة التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار، واستقرار الدينار الكويتي، وصلابة المؤسسات المالية والرقابية، وهي عوامل شكلت على مدى السنوات الماضية شبكة أمان اقتصادية مكنت الاقتصاد من التعامل مع الأزمات الإقليمية والدولية بدرجة عالية من التوازن والاستقرار. وقد انعكس هذا التماسك الاقتصادي بشكل واضح على أداء بورصة الكويت بوصفها مرآة لحركة الاقتصاد الوطني ومؤشرا مبكرا لقياس مستوى الثقة في السوق خلال الأيام الأخيرة، إذ تمكنت السوق من استعادة غالبية خسائرها بنهاية جلسة يوم الخميس الماضي بعد موجة التراجع التي صاحبت تصاعد التوترات في المنطقة. ومع عودة التداولات إلى مستويات أكثر استقرارا، بدأت المؤشرات الرئيسية في التعافي التدريجي مدعومة بتدفقات السيولة المحلية وعودة النشاط الشرائي على عدد من الأسهم القيادية، وهو ما يعكس متانة السوق وقدرته على امتصاص الصدمات قصيرة الأجل، كما يشـير هذا الأداء إلى استمرار ثقة المستثمرين في الأسس الاقتصادية للكويت، وقدرة السوق المالية على استعادة توازنها بسرعة في مواجهة التطورات الجيوسياسية الطارئة. ونستعرض فيما يلي أبرز العوامل التي تعكس متانة الاقتصاد الكويتي وتدعم قدرته على مواجهة التقلبات الإقليمية والدولية:

قوة الفوائض النفطية

يستند الاقتصاد المحلي إلى قاعدة مالية متينة مدعومة بالإيرادات النفطية التي تمثل المصدر الرئيسي للدخل العام للدولة، وتشير البيانات الرسمية إلى أن إنتاج دولة الكويت من النفط الخام يبلغ نحـو 2,580 مليون برميل يوميا خلال شهر مارس الجاري، على أن يرتفع بواقع 16 ألـف برميل يوميا اعتبارا من شـهر أبريل المقبل ليصل إلى مستوى 2,596 مليون برميل يوميـا، وذلك ضمن التعديـلات المعتمدة في اتفاق تحالف (أوبيك+). وتستند هذه القدرة الإنتاجيـة إلى قاعدة مـوارد هيدروكربونية ضخمـة، إذ تمتلك الكويت نحـو 101,5 مليار برميل من الاحتياطيات النفطية المؤكدة، وهو ما يعادل قرابة 6٪ من الاحتياطيات النفطية المؤكدة في العالـم، وتوفر هذه الموارد قاعدة مالية مسـتقرة للاقتصاد الوطني، إذ تشـكل الإيرادات النفطية ما يقارب 85٪ إلى 90٪ من إجمالي إيرادات الميزانية العامة للدولة.

احتياطيات مالية ضخمة

تعـد دولـة الكويت من بين الـدول التي تمتلك قاعدة قوية من الأصول السيادية والاستثمارات طويلة الأجل، إذ تدير الهيئة العامة للاستثمار أحد أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم، إلى جانب الاسـتثمارات التي تديرها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وتشكل هذه الأصول ركيزة أساسية للاستقرار الاقتصادي والمالي، إذ توفر شبكة أمان مالية تمكن الدولة من التعامل مع التقلبات الاقتصادية والأزمات المالية بكفاءة.

سيولة محلية تدعم السوق

تلعب السيولة المحلية دورا محوريا في دعم استقرار الاقتصاد خلال فترات التقلبات، حيث تشكل الودائع المصرفية للمؤسسات والأفراد أحد أهم مصادر الدعم للأسواق المالية، وتشير البيانات الصادرة عن بنك الكويت المركزي إلى أن ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بلغت نحو 41,12 مليار دينار بنهاية عام 2025، وهـو ما يعكس وفرة السـيولة داخل النظام المالي المحلي.

قطاع مصرفي قوي

يعـد القطـاع المصرفـي الكويتي أحـد أكثر القطاعات المالية اسـتقرارا في المنطقة، حيث تعمل البنوك ضمن إطار رقابي صارم يشرف عليه بنك الكويت المركـزي، وتتمتع البنوك بمعدلات مرتفعة من السيولة والملاءة المالية، إذ تشـير بيانات البنك المركزي إلى أن نسبة كفاية رأس المال في البنوك تتجاوز 18٪، وهي مسـتويات تفوق الحد الأدنـى المطلوب وفق معايير (بازل 3) الدولية. ويعد استقرار الدينار الكويتي أحد أبرز عناصر القوة في الاقتصاد الوطني، حيـث يواصل بنك الكويت المركزي إدارة السياسة النقدية بشكل متوازن يضمن اسـتقرار العملة ومستويات التضخم، حيث يعتبر الدينار الكويتي من أقوى العملات في العالم من حيث القيمة، وهو ما يعكس متانة المركز المالي للدولة ويعزز الثقة في الاقتصاد المحلي والنظام المصرفي.

تنوع نسبي في الاقتصاد المحلي

على الرغم من استمرار الدور المحوري للقطاع النفطي في الاقتصاد الكويتي، فإن القطاعات غير النفطية تشهد نموا تدريجيا خلال السنوات الأخيرة، مدفوعة بتوسع الأنشطة الاقتصادية في مجالات الخدمات المالية والاتصالات والتجارة والعقار، وتشير البيانات الاقتصادية إلى أن الأنشطة غير النفطية تسهم بأكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

استمرار ثقة المستثمرين

لاتزال بورصة الكويت تحافظ على جاذبيتها الاسـتثمارية رغم التقلبات الجيوسياسـية، حيث تواصل اسـتقطاب اهتمام المؤسسـات الاستثمارية الإقليمية والعالمية، فقد ارتفعت ملكيات المستثمرين الأجانب في السوق الأول ببورصـة الكويت إلى نحو 7 مليارات دينار، مدفوعة بتحسن البيئة الاستثمارية وارتفاع مستويات الإفصاح والشفافية.

كمـا عـزز إدراج بورصـة الكويت ضمن مؤشرات الأسواق الناشئة العالمية مثل MSCI وFTSE Russell وS&P من حضور الاستثمارات الأجنبية المؤسسية، وأسهم في جذب تدفقات اسـتثمارية من الصناديق العالمية التي تتبع هذه المؤشرات.

الاقتصاد النفطي يستفيد من التوترات أحياناً

تاريخيـا، غالبـا مـا تـؤدي التوتـرات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط إلى دعم أسعار النفط أو الحفاظ على مستويات مرتفعة نسبيا، وهو ما ينعكس إيجابيا على الاقتصادات النفطية ومنها الكويت. وتظل الإيـرادات النفطية عاملا رئيسـيا في دعم المالية العامة للدولـة وتعزيز قدرتها على تمويل المشاريع التنموية.

وتحقق الكويت سـنويا فائضا مستمرا في الحساب الجاري بفضل صادرات النفط المرتفعة، ما يعزز من تدفقات النقد الأجنبي ويدعم الاستقرار المالي للدولة. ويسهم هذا الفائض في تعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة التقلبات في الأسواق العالمية.

زخم مشاريع البنية التحتية

تواصـل دولة الكويت العمـل على تنويع اقتصادها من خلال تنفيذ عدد من مشاريع البنية التحتية الكبرى والمشاريع التنموية الإسـتراتيجية، إلى جانب تعزيز مشاركة القطـاع الخاص في هذه المشـاريع، حيث رصـدت البـلاد انفاق رأسـمالي يبلغ 2,2 مليار دينار خلال السنة المالية 2025 /2026، ليرتفع خـلال الموازنة المقبلة 2026/2027 التـي تبدأ فـي أبريل المقبل إلـى نحو 3,1 مليارات دينار.

يأتي ذلك في إطار رؤية الكويت 2035 التي تهـدف إلى تعزيز الاسـتثمار فـي الابتكار والتكنولوجيا، ويستند الاقتصاد إلى مركز مالي حكومي قوي مدعوم بالأصول السيادية والاستثمارات الخارجية، وتوفر هذه الأصول للدولة مرونة مالية كبيرة تسـمح بتمويل الإنفاق العام والمشاريع التنموية حتى في فتـرات التقلبات الاقتصاديـة أو انخفاض أسعار النفط.

تعدد مصادر الاستيراد واستقرار الإمدادات

تتمتـع الكويـت بقـدرة عاليـة علـى تأمين احتياجاتها من السلع الأساسية بفضل تنوع مصادر الاستيراد واستقرار منظومة التجارة الخارجيـة. وتشـير البيانـات الاقتصاديـة إلى أن البلاد تعتمد على شـبكة واسـعة من الشركاء التجاريين في استيراد السلع الغذائية والاستهلاكية والصناعية، ما يقلل من مخاطر اضطـراب الإمـدادات خلال فتـرات التوترات الإقليمية.

كما تسهم قوة المركز المالي للدولة وارتفاع القدرة الشرائية للاقتصاد في ضمان استمرار تدفق السلع إلى السوق المحلي دون تأثيرات كبيـرة، إضافة إلـى وجود منظومـة رقابية وتنظيمية تديرهـا الجهات المختصة لمتابعة المخزون الاسـتراتيجي من السلع الأساسية، الأمر الذي يعزز اسـتقرار الأسـواق المحلية خلال فترات التقلبات العالمية.

وفي ظل هذه العوامل مجتمعة، تبدو قدرة الاقتصـاد الكويتي علـى التعامل مع تداعيات التوتـرات الجيوسياسـية الحاليـة مدعومة بمجموعة من المقومات المالية والمؤسسية التي تمنحه درجة عالية من الاستقرار، وهو ما يفسر سرعة تعافي الأسواق المحلية واستمرار النشاط الاقتصادي رغم الظروف الإقليمية المعقدة.

اقتصاد الكويت..صلابة هيكلية في مواجهة الأزمات الجيوسياسية

يستند الاقتصاد الكويتي إلى مقومات مالية صلبة تمكنه من تجاوز التوترات الإقليمية، مدعوماً باحتياطيات نفطية ضخمة، قطاع مصرفي متين، وثقة متزايدة من المستثمرين الأجانب، مما يشكل شبكة أمان متكاملة للاستقرار الوطني.

أولاً: ركائز الطاقة والإيرادات السيادية

90%
من إيرادات الميزانية
مساهمة القطاع النفطي في رفد الميزانية العامة وتوفير قاعدة مالية مستقرة.

101.5
مليار برميل
احتياطيات نفطية مؤكدة تمثل 6% من إجمالي الاحتياطي العالمي.

2.596
مليون برميل يومياً
حجم إنتاج النفط المتوقع في أبريل تعزيزا للملاءة المالية للدولة.

ثانياً: الاستقرار المصرفي وجاذبية الاستثمار

50%
من الناتج المحلي الحقيقي
مساهمة الأنشطة غير النفطية التي تعزز التنوع الاقتصادي المنشود.

7
مليارات دينار كويتي
قيمة ملكيات الأجانب في السوق الأول ببورصة الكويت كدليل على الثقة.

18%
نسبة كفاية رأس المال
ملاءة مالية عالية للبنوك الكويتية تتجاوز المتطلبات الدولية لمعايير "بازل 3".

41.12
مليار دينار
حجم ودائع القطاع الخاص في البنوك المحلية مما يعكس وفرة السيولة.

خلاصة: ماذا تعني هذه الأرقام؟
تشكل هذه البيانات "مصدات أمان" قوية تجعل الاقتصاد الكويتي محصناً ضد الهزات الخارجية، حيث تضمن السيولة العالية والاحتياطيات الضخمة استمرارية الإنفاق التنموي واستقرار العملة الوطنية (الدينار) مهما بلغت حدة التوترات الجيوسياسية.

الأنباء
NotebookLM

مستويات رأس المال والدعم السيادي يوفران مظلة حماية للقطاع المصرفي الإقليمي

بنوك الخليج تظهر متانة مالية رغم تصاعد التوترات الإقليمية

علاء مجيد

ذكـرت مجلة ميد أن القطاع المصرفـي في دول مجلس التعـاون الخليجي يواجه أحد أكثر اختباراته أهمية خلال السنوات الأخيرة، وذلك عقب الهجمات التي شنتها إسرائيل والولايات المتحدة على إيران، وما تبعها من ضربات أطلقتها إيران استهدفت الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون. وتشير البيانات المتاحة حتى الآن إلى أن الأوضاع المالية في المنطقة ما زالت متماسكة، وقالت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية في تقرير صدر في 3 مارس الجاري إن التصنيفات السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي تمتلك عموما هامش أمان كافيا يمكنها من تحمل نزاع إقليمي قصير الأمد لا يشهد مزيـدا من التصعيد الكبير، بما في ذلك امتلاك معظم هذه الدول أصولا كبيرة يمكن أن تشكل حاجز حماية في مواجهة أي اضطراب قصير المدى في إيرادات الهيدروكربونات. وفي دولة الإمارات، أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بيانـا في 5 مارس أكد فيـه أن القطاع المصرفي والمالي في الدولة يواصل العمل بصورة طبيعية، وأوضح أن إجمالي أصول القطاع المصرفي في الإمارات تجاوز 5,42 تريليونات درهـم (نحو 1,48 تريليون دولار)، مدعوما بنسـبة كفاية رأسمال تبلغ 17٪ ونسبة تغطية سيولة تصل إلى 146,6٪، مشيرا إلى أن كلا المؤشرين يتجاوز بشكل مريح المتطلبات التنظيمية الدولية. وعلى الرغم من متانة المؤشرات المالية الفورية، فإن بيئة التشغيل الأوسع لا تخلو من التحديات، وتشـير فيتـش إلى أن الهجمـات ترفع مـن المخاطر التي تواجه السيناريو الأساسي لعام 2026، الذي كان يفترض في السـابق تحقيق نمو قوي فـي القطاعات غير النفطية مدفوعا بخطط التنويع الاقتصادي الضخمة في المنطقة.

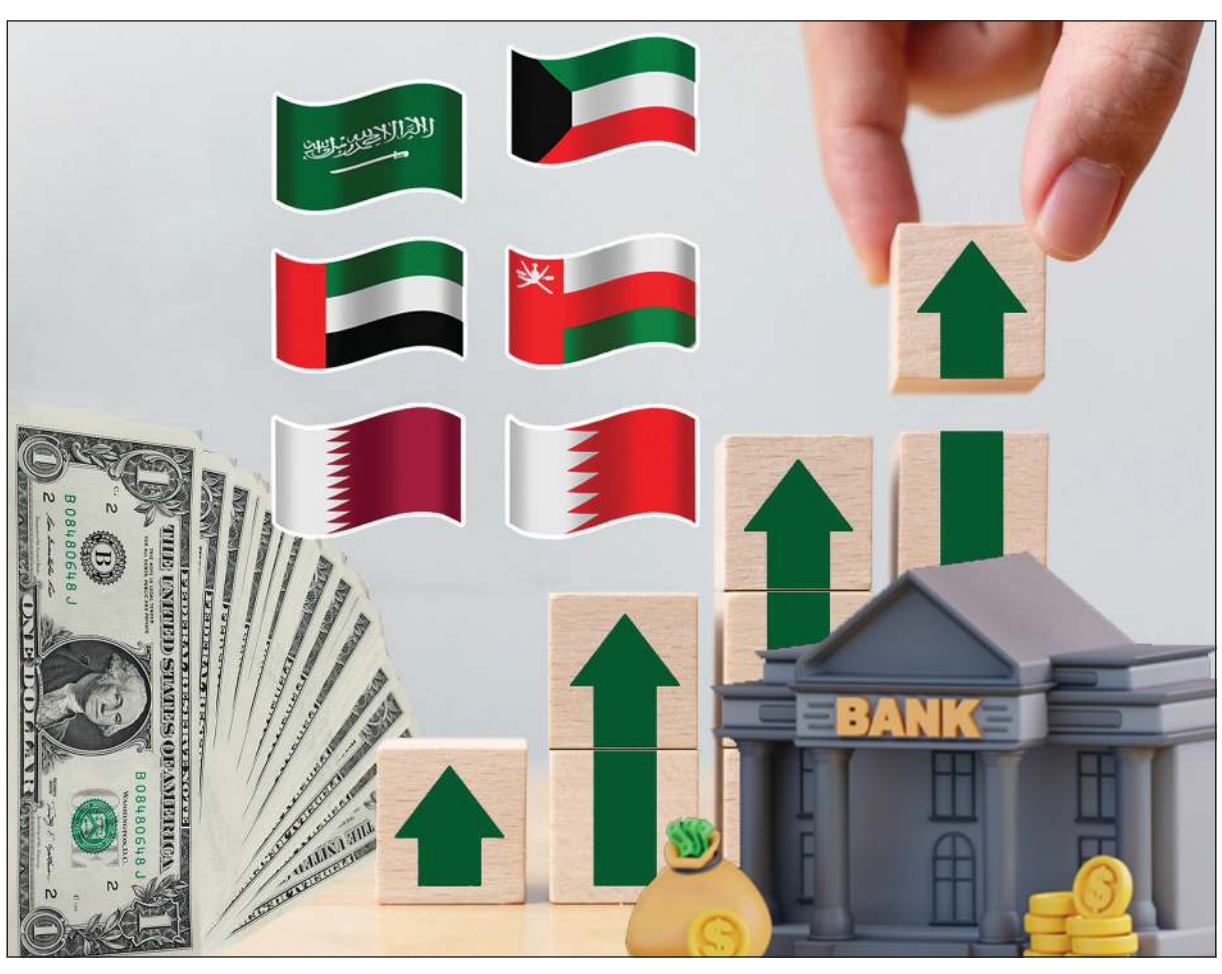

الأثر الاقتصادي

لقد بدأ الصراع بالفعل يترك تأثيره على الاقتصاد الحقيقي، إذ إن تعليق الرحلات الجوية، وتباطؤ النشاط الاستهلاكي، وتغير تصورات المخاطر المرتبطة بقطاع السياحة، قد تؤثر سلبا في نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إذا استمرت حالة التوتر. وأشارت فيتش إلى أن المؤشر الرئيسي الذي ينبغي مراقبته يتمثل في «قوة ظروف التشـغيل، ولاسيما نمو القطاعات غير النفطية ومستوى الثقة العامة في المنطقة».

ويبقـى العامل الحاسـم هو مدة الصـراع، فإذا تم احتـواء الأعمـال العدائية خلال شـهر واحد ـ وهو التقدير السـائد حاليا بين المحللين ـ فمن المرجح أن يكـون تأثيرها على النمو الاقتصـادي لدول مجلس التعاون الخليجي مؤقتا.

وأشارت «ميد» إلى وجود فروقات إقليمية محددة تستحق المتابعة، فعلى الرغم من أن معظم بنوك دول مجلس التعاون تتمتع بمستويات سيولة وفيرة، فإن البنوك في قطر والسعودية واجهت تاريخيا ظروف سيولة أكثر تشددا. وتشير فيتش إلى أن الصراع قد يجعـل من الأكثر صعوبة علـى الكيانات القائمة في دول المجلس إصدار أدوات دين في أسواق رأس المال الخارجية، وهو ما قد يزيد بشـكل خاص من اعتماد البنوك السعودية على الأسواق المحلية الأعلى تكلفة.

وفي الوقت الراهن، تتسم مقاربة الجهات التنظيمية ووكالات التصنيف الائتماني بالحذر المقرون بالتفاؤل، إذ إن برامج الإنفاق الرأسمالي الواسعة وخطط التنويع الاقتصـادي في المنطقة توفر زخمـا هيكليا يصعب تعطيله على المدى القصير.

وخلصت «ميد» إلى أنه مادامت بقيت البنية التحتية لقطاع الطاقة سـليمة واسـتمر الإنفاق الحكومي في دعم النمو الاقتصادي، فإن المؤسسات المالية في دول مجلـس التعاون الخليجي تتمتـع بقدرة جيدة على تجاوز تداعيات الأزمة.